الأمم المتحدة

A/C.2/55/SR.30

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
9 February 2001
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

**اللجنة الثانية**

**محضر موجز للجلسة الثلاثين**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد نيكوليسكو ..... (رومانيا)

ثم: السيد بارينغتون (نائب الرئيس) ..... (أيرلندا)

المحتويات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال:العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

البند ٩٢ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة والتنمية (تابع)

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (تابع)

البند ٩٩ من جدول الأعمال: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧ – ٢٠٠٦) (تابع)

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-71833 (A)
*0071833*

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

**البند ١٠٠ من جدول الأعمال:العولمة والاعتماد المتبادل** (تابع) (A/C.2/55.L.16)

مشروع قرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود (A/C.2/55/L.16)

١ - **السيد دوكارو** (رومانيا): قدَّم مشروع القرار نيابة عن مقدميه وقال إن أربعة بلدان أخرى، هي تايلند والجمهورية التشيكية وفيجي وكندا، قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وأضاف أن منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، وهي آلية حكومية دولية أنشئت في عام ١٩٩٢، تهدف إلى إقامة شبكة للتعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء التي أسستها والبالغ عددها ١١ دولة. وذكر أن الشبكة قد حُوِّلت في عام ١٩٩٩ إلى منظمة إقليمية تحمل إسم "منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود". وتتمثل الأهداف الرئيسية للمنظمة في تحقيق أفضل استفادة ممكنة من المزايا المستمدة من القرب الجغرافي ومن تكامل الاقتصادات الوطنية للدول الأعضاء فيها والإسراع بخطى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان التي تسعى إلى أن تصبح أعضاء في الاتحاد الأوروبي. وذكر أن منح المنظمة مركز المراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة باتخاذ قرار الجمعية العامة ٥/٥٤ قد مهَّد الطريق لاتخاذ الخطوة التالية في إقامة علاقات مع الأمم المتحدة، وهي تقديم مشروع قرار يهدف إلى تحديد مجالات التعاون بين المنظمتين. وذكر أن مشروع القرار المعروض على اللجنة يحيط علما بإعلان قمة اسطنبول الذي أقرَّه رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء في المنظمة في اسطنبول، والذي أعربت فيه المنظمة عن رغبتها في تعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة. وأعرب عن الأمل في أن تعتمد الجمعية العامة بتوافق الآراء مشروع القرار الذي قُدِّم في اللجنة الثانية.

٢ - **السيد هولوبوف** (أوكرانيا): قال إن منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود تقوم، إضافة إلى وظيفتها الاقتصادية، بتقديم المساعدة من أجل إيجاد مناخ سياسي جديد في المنطقة بما يسهم في تعزيز أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأضاف أن بلدان المنطقة قد عكفت، تحت رعاية منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، على تنفيذ مشاريع إنمائية تتعلق أساسا بقطاعات الطاقة، والنقل، والاتصالات، والبيئة، والمصارف، والتمويل، والزراعة، والقضاء على تجارة المخدرات، والعلم والتكنولوجيا. وأضاف أنه قد جرى أيضا تطوير نماذج جديدة للتعاون من أجل الاستجابة للكوارث التكنولوجية والطبيعية ولمكافحة الجريمة الدولية. وذكر أن الدور الإقليمي لمنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود هو دور مُعْتَرَف به فعلا على المستوى الدولي بالنظر إلى التعاون الذي أقامته المنظمة مع منظمات اقتصادية ومالية دولية مختلفة. وأضاف أن أعضاء المنظمة، اقتناعا منهم بأن التعاون الإقليمي هو عنصر أساسي في عملية الاندماج في أوروبا، مصممون على تعزيز التعاون الوثيق بين منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود والاتحاد الأوروبي والهياكل الأوروبية الأخرى. وأشار إلى أن منح المنظمة مركز مراقب في الأمم المتحدة كان إقرارا بالأهمية الدولية للمنظمة. وذكر أن أوكرانيا تعلِّق أهمية كبيرة على تنمية التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في إطار منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، وهو التعاون الذي يهدف إلى دمج بلدان جنوب شرقي أوروبا في المنطقة الاقتصادية الأوروبية. واختتم حديثه قائلا إن الوفد الأوكراني يؤيد تأييدا كاملا مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، ويحثّ

الدول الأعضاء على تأييد تلك المبادرة الهامة التي ستساعد في توثيق الروابط بين بلدان المنطقة وتعزيز السلم والاستقرار في المنطقة وفي العالم.

**البند ٩٢ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي** (تابع) (A/C.2/55/L.19)

(أ) **التجارة والتنمية** (تابع)

مشروع قرار بشأن بيئة المرور العابر في الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية (A/C.2/55/L.19)

٣ - **السيدة جاربوسينوفا** (كازاخستان): قدَّمت مشروع القرار وقالت إن كازاخستان، وهي بلد غير ساحلي، تُعلِّق أهمية كبيرة على التعاون مع منظومة الأمم المتحدة في مسألة بيئة المرور العابر في الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية. وأضافت أنه بسبب عملية العولمة وتنمية الروابط الاقتصادية بين الشرق والغرب وتزايد نصيب بلدان آسيا في الناتج العالمي، من المهم للغاية إنشاء ممرات للنقل العابر للقارات وللنقل دون الإقليمي، وخاصة من أجل البلدان غير الساحلية والبلدان البعيدة عن الموانئ البحرية. وأشارت إلى أن القرارين اللذين اُتخذا بشأن بيئة المرور العابر في الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية (القرار ١٦٨/٥١ و القرار ١٧١/٥٣) كان لهما أثر إيجابي على بيئة المرور العابر في المنطقة وذلك بتسهيل وصول المنطقة إلى الأسواق الدولية.

٤ - وأضافت أنه من أجل تعزيز التعاون بين دول المنطقة والأمم المتحدة في تنظيم نظام النقل العابر في آسيا الوسطى فإن مقدمي مشروع القرار قدَّموا نصًّا مُنقَّحا وهم يأملون في أن يحظى النصّ المنقَّح بتأييد واسع النطاق من الدول الأعضاء.

**البند ١٠٢ من جدول الأعمال: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا** (تابع) (A/55/222)

٥ - **السيد شودري** (بنغلاديش): أشار إلى أن المشاركين في الدورة الأولى للجنة التحضيرية الحكومية الدولية قد شعروا بأنه ستكون هناك حاجة إلى عقد دورة إضافية لتسهيل إحراز تقدُّم وضمان المشاركة على مستوى رفيع وإظهار الإرادة السياسية اللازمة. وأضاف أن المؤتمرات العالمية الرئيسية التي عُقِدت في التسعينيات قد ولَّدت ثروة من الأفكار المتعلقة بالكيفية التي يمكن بها تناول مشكلات التنمية. وذكر أنه ينبغي أن تسهم الوكالات الرائدة للمؤتمرات بمدخلات مباشرة في مشروع برنامج العمل. وأشار إلى أنه ينبغي أن تعمل أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على تنسيق مشاركة تلك الوكالات والجهات المعنية الأخرى. وينبغي أن يكون برنامج العمل الجديد مُستنِدا إلى الخبرات التي اكتسبتها أقل البلدان نموا والصعوبات التي واجهتها في تنفيذ برنامج العمل الذي اعتُمِد في عام ١٩٩٠. وينبغي أن تُحدَّد لأقل البلدان نموا وللجهات الشريكة لها في التنمية التزامات يمكن قياسها. وينبغي أيضا أن تقوم منظومة الأمم المتحدة برصد أداء أقل البلدان نموا والجهات المانحة بشكل منتظم. وينبغي أن يكون تركيز مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا منصبا على مجالات رئيسية، مثل مجالات القضاء على الفقر، لأن تركُّز الأشخاص الذين يعيشون في فقر مطلق هو أكبر ما يكون في أقل البلدان نموا؛ وإعادة توجيه برامج المساعدة، بالنظر إلى أنه قد جرى الإقرار بأن أقل البلدان نموا سوف تعتمد على المساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة لجزء كبير من برامجها الإنمائية؛ وتخفيف عبء الديون، التي يستترف ارتفاع مستواها والالتزام بخدمتها الإيرادات المحدودة لأقل البلدان نموا؛ والزيادة في الاستثمار المباشر الأجنبي، الذي يُعتَبَر تدفُّقه ضئيلا لدرجة لا تسمح بمعادلة الانخفاض في المساعدة

الإنمائية الرسمية؛ والمسائل المتعلقة بوصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون فرض رسوم أو تحديد حصص؛ وتعزيز بناء القدرات، وخاصة من خلال إزالة الحواجز التجارية والقيود التي توضع على جانب العرض.

٦ - **السيد آهو - غليلي** (بنن): قال إن وضع أقل البلدان نموا سيتدهور ما لم تُتخّذ تدابير فعَّالة على وجه السرعة وإن عدد البلدان في هذه المجموعة سيزيد ما لم تتم إعادة هيكلة النظام التجاري الدولي والبنية المالية الدولية. وأضاف أن حالة الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا تبشِّر بأن المؤتمر سوف يحقق نجاحا. وذكر أنه مما يؤسف له، مع ذلك، أن وظيفة الأمين التنفيذي للمؤتمر لم يتم شغلها بعد. وأعرب عن الأمل في أن يحقق المؤتمر المقبل نتيجة ملموسة تجعل من الممكن إلغاء فئة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠. وينبغي أن يعرِّف برنامج العمل أهدافا ومؤشرات للأداء تكون محددة ويمكن قياسها من أجل تقييم التقدُّم المحرز ومعالجة أوجه النقص. وينبغي أن تكون الأهداف المحددة هي الأساس الهيكلي الذي يمكن للبلدان المعنية أن تعكف استنادا إليه على المضي في طريق التنمية المستدامة والمكتفية ذاتيا. وسوف يتطلب هذا بناء قدرات أقل البلدان نموا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة. وبمجرد اعتماد برنامج العمل سيظل التحدي الرئيسي متمثلا في التمويل. ولذلك فإنه سيكون من المفيد استنباط أساليب جديدة لحشد الموارد من أجل ضمان توفرها وإمكان التنبؤ بها. ولضمان نجاح برنامج العمل، ينبغي أن يُصمِّم المؤتمر هياكل ملائمة على المستوى الوطني والمستويين الإقليمي والدولي، وهو ما ستكون له أهمية بالغة بالنسبة لأفريقيا التي يوجد فيها ما يزيد عن ثلثي أقل البلدان نموا. ولهذا فإنه سيكون من المستصوب أن تصبح اللجان الوطنية التي أنشئت في أفريقيا لإعداد مشاريع برامج العمل الوطنية لجانا وطنية للتنفيذ والمتابعة وتقييم برنامج العمل. وعلى المستوى الإقليمي، ينبغي أن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنسيق تنفيذ برنامج العمل وإجراء تقييم سنوي له وذلك من خلال المراكز الإنمائية دون الإقليمية التابعة لها. واختتم حديثه قائلا إنه على المستوى الدولي يمكن للأمين العام أن ينشئ لجنة تابعة للأمم المتحدة تتمثل مسؤوليتها الأساسية في تنفيذ برنامج العمل ومتابعته وتقييمه.

٧ - تولت السيدة بارينغتون (أيرلندا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

٨ - **السيد رحمة الله** (السودان): قال إنه مثلما هو الحال بالنسبة لهيئة مكتب اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية يشعر وفده بالقلق إزاء تزايد تهميش أقل البلدان نموا وحرمان تلك البلدان من فوائد العولمة. وأضاف أن هذا القلق ينعكس في الاستنتاجات التي وردت في التقرير الذي أصدره مؤخرا برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والذي يتضمن تقييما للتقدم الذي تحقق في تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا للتسعينات. وأشار إلى أن تلك الاستنتاجات تؤكد حقيقة أن انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية كان له أثر سيئ على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لأقل البلدان نموا، وأنه من الضرورة ضخ رؤوس أموال من أجل تقليل الفقر وضمان التنمية المستدامة، وأن استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لتخفيف عبء الديون الخارجية لا يساعد في حل المشكلة لأن أقل البلدان نموا توجِّه هذه المساعدة نحو خدمة ديونها، وأنه ينبغي أن تتبع البلدان المعنية سياسات محلية فعَّالة في إطار استراتيجية واضحة من أجل استخدام الموارد المالية استخداما رشيدا.

٩ - وأضاف قائلا إنه في ضوء هذه الاستنتاجات ينبغي أن يقدِّم مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا توصيات وقرارات تهدف إلى تعزيز القدرات الإنتاجية والقدرة التنافسية لأقل البلدان نموا. وفي الوقت نفسه،

سيكون من المهم زيادة تدفقات رأس المال والمساعدة الإنمائية الرسمية، وإلغاء ديون أقل البلدان نموا، وتسهيل وصول تلك البلدان إلى الأسواق الدولية. وفيما يتعلق بمشروع المخطط المشروح لبرنامج العمل فإن وفده يود أن يؤكد أنه ينبغي أن يكون مشروع المخطط مستندا إلى أولويات واقعية ويمكن قياسها، لا أن يؤكد من جديد، فحسب، برنامج العمل السابق. وينبغي أيضا أن يعكس مشروع المخطط المشروح الأولويات المحددة في برامج العمل الإقليمية لأقل البلدان نموا.

١٠ - وذكر أن وفده يؤيد أيضا الاقتراح الذي قدَّمه مؤخرا وزراء خارجية أقل البلدان نموا والمتعلق بعقد دورة إضافية للجنة التحضيرية للمؤتمر. وأعرب في نهاية حديثه عن أمل وفده في أن تعتمد اللجنتان الثانية والخامسة هذا الاقتراح وأن يتم توفير الموارد اللازمة لهذا الغرض.

١١ - **السيد كيبيدي** (إثيوبيا): قال إن التحديات التي تواجه أقل البلدان نموا هي تحديات معقَّدة ويتطلب حلها اتباع نهج متعدد الأبعاد ويشمل زيادة المعونة الإنمائية، وإلغاء جميع الديون، وتعزيز القدرة الإنتاجية، وتحسين إمكانية وصول منتجات تلك البلدان إلى الأسواق، وكذلك إيجاد بيئة داعمة على المستويين الوطني والدولي. وبخلاف ضعف الهياكل الاقتصادية والمؤسسية لأقل البلدان نموا فإن تلك البلدان تقع في كثير من الأحيان ضحيةً للكوارث الطبيعية، كما أنها تواجه بيئة اقتصادية خارجية غير مواتية. وإضافة إلى هذا فإن التعاون والتضامن الدوليين في دعم هذه البلدان هما أقل من المتوقَّع؛ الأمر الذي يزيد من ضعفها. وعلى الرغم من أن أقل البلدان نموا قد بدأت في تنفيذ برامج شاملة للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي فإن تدهور حالتها الاجتماعية الاقتصادية قد استمر، كما أن الفجوة الموجودة بين مستوى مواردها المالية وحاجاتها المتزايدة آخذة في الاتساع. واستمرار تهميش أقل البلدان نموا في اقتصاد تزيد فيه العولمة والحرمان الذي تعانيه وسط رخاء عالمي هما دليل واضح على الفشل الجماعي في تحسين حالتها. ولقد فشل المؤتمران السابقان المعنيان بأقل البلدان نموا وبرنامجا عملهما في تحسين الوضع. ونتيجة لفشل برنامجي العمل هذين، زاد عدد البلدان التي تشملها مجموعة أقل البلدان نموا: فهي تضم الآن ٤٨ بلدا بعد أن كانت في الثمانينيات،تضم ٢٥ بلدا ومن الممكن أن يستمر هذا الاتجاه ما لم تُتخذ تدابير محدَّدة. وفي حين أن المشكلات الإنمائية التقليدية التي تواجه أقل البلدان نموا لا تزال دون حلّ فإن تحديات جديدة قد ظهرت وأدت إلى تفاقم تلك المشكلات. وهناك حاجة ملحَّة لاتخاذ تدابير محدَّدة وإقامة شراكات من أجل تحسين وضع هذه البلدان.

١٢ - وأضاف قائلا إن التقرير الحالي المتعلق بأقل البلدان نموا يتضمن تحليلات وتوصيات يجدر إبرازها. فأولا، تُعتَبَر المساعدة الإنمائية الرسمية المصدر الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه في تمويل النمو في تلك البلدان، ومع ذلك فإنها واصلت انخفاضها. وهذا الانخفاض أسهم في الإخلال باستقرار الاقتصادي الكلي وانخفاض مستوى الأداء الاقتصادي في أقل البلدان نموا. وأضاف أن التقرير يشدِّد على أن تقديم معونة إضافية هو شرط أساسي للنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في تلك البلدان. وثانيا، بالنسبة للديون، فإن مبادرات تخفيف عبء الديون قد جاءت في وقت متأخر وببطء شديد، كما أن المساعدة التي جلبتها هي، على أي حال، مساعدة ضئيلة للغاية. وأشار إلى أنه ليس من الممكن أن يكون تخفيف عبء الديون بديلا للمساعدة الإنمائية الرسمية. وثالثا، يجب تغيير نظام تقديم المعونة الدولية من أجل تحسين تنسيق إجراءات الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية ووكالات المعونة الرسمية، ولإشراك البلدان المتلقية. ورابعا، تُعتَبَر المِلكية المحلية ضرورية لتنفيذ سياسات إنمائية ملائمة. وذكر أن هذا سيتطلب ليس

فقط إعداد استراتيجيات بل أيضا مراقبة فعَّالة لتخصيص الأموال في إطار عملية ميزنة متماسكة ومتكاملة.

١٣ - وتابع حديثه قائلا إنه استنادا إلى الخبرة السابقة فإن أقل البلدان نموا تدعو شركاءها في التنمية إلى تقديم معونة إنمائية كافية وغير مشروطة بحيث تتناسب مع الحاجات الإنمائية، وإلى أن تنفِّذ مبادرات واسعة النطاق لإلغاء الديون دون تأخير. وأضاف أنه ينبغي إعطاء أولوية لتنفيذ المبادرة المعزَّزة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وذكر أن قدرة أقل البلدان نموا على خدمة الديون آخذة في الانخفاض بشكل مستمر، وأن خدمة الديون تستهلك جزءا كبيرا من المعونة الإنمائية التي تتلقاها تلك البلدان، وأنه يجب تعزيز الاستثمار في الهياكل الأساسية المادية والبشرية وذلك بغية زيادة القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نموا. ودعا في هذا الصدد إلى القيام على وجه السرعة بتنفيذ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة، وهي المبادرة التي لم يُتخذ بشأنها إجراء حتى الآن بسبب عدم توفُّر الموارد الكافية. ومن الضروري أيضا تحسين قدرة منتجات التصدير لأقل البلدان نموا على دخول الأسواق. وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيبه بالتدابير التي اتخذها الاتحاد الأوروبي؛ كما أثنى على المبادرة التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية (قانون النمو والفرص في أفريقيا). وأشار إلى أنه يجب أيضا أن تُتخذ إجراءات لضمان اندماج أقل البلدان نموا اندماجا كاملا في النظام التجاري العالمي وذلك من خلال تدابير منها التدابير التفضيلية الخاصة التي أُتفق عليها في جولة أورغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

١٤ - وواصل حديثه قائلا إنه فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا وبمضمون برنامج العمل فإن وفده يعتقد بأنه ينبغي أن يكون برنامج العمل مختلفا عن البرامج السابقة وأن يكون متضمِّنا لآلية لمعالجة جميع التحديات الإنمائية التي تواجه أقل البلدان نموا سواءً أكانت موجودة من قبل أم كانت ناشئة. وأضاف أنه ينبغي أن يحدد برنامج العمل أهدافا قابلة للقياس وللتنفيذ وأن يبيِّن وسائل تحقيق تلك الأهداف، وأن يحدِّد، إضافة إلى هذا، دور الحكومة في أقل البلدان نموا. وعلاوة على هذا فإنه يجب المحافظة على التماسك بين البرامج الوطنية والبرامج الدولية، كما يجب أن يكفل المجتمع الدولي وجود ترابط بين ورقات استراتيجية تقليل الفقر التي ستعدها مؤسسات "بريتون وودز" وبرنامج العمل. وأشار إلى أنه على الرغم من أن مسؤولية تنفيذ برنامج العمل تقع على عاتق جميع الجهات المعنية فإنه ينبغي أن تكون أقل البلدان نموا هي المسؤولة وحدها عن إعداد البرنامج وتحديد الأولويات. وينبغي أن يحدِّد المؤتمر الذي سيُعقَد في عام ٢٠٠١ هيئة حكومية دولية قوية تكون مسؤولة عن رصد تنفيذ برنامج العمل.

١٥ - وأضاف أن أقل البلدان نموا مصممة، من جانبها، على تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي والسياسي يأخذ في الاعتبار ظروفها الخاصة بها. واختتم حديثه قائلا إن نجاح مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا يعتمد ليس فقط على تقديم تمويل إنمائي إضافي بل أيضا على العمل بتصميم من أجل كسر الحلقة المفرغة للفقر ودمج أقل البلدان نموا، على وجه السرعة، في الاقتصاد العالمي الذي تتزايد عولمته.

١٦ - **السيد بابار** (باكستان): أشار إلى أن استعراض تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا قد أثبت بوضوح أن التقدُّم الذي أُحرز لم يكن مرضيا؛ وأنه في بعض الحالات تدهور الوضع في أقل البلدان نموا، كما أن عدد البلدان التي تنتمي إلى هذه المجموعة أصبح أكبر مما كان عليه في العقد السابق. وأشار إلى أن البرامج والسياسات الإنمائية التي تتبعها أقل البلدان نموا قد أصبحت غير فعَّالة نتيجة للتحديات التي نتجت عن

العولمة وتحرير التجارة، وعن استمرار الانخفاض في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وارتفاع مستوى الديون الخارجية.

١٧ - وواصل حديثه قائلا إنه يجب أن يقترح مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، استنادا إلى الدروس المستفادة من البرامج السابقة، تدابير محدَّدة، تتخذ وفقا لجدول زمني ثابت، من أجل تحقيق نتائج إيجابية. وأضاف أنه ينبغي أن يركِّز المشاركون على أربعة مجالات رئيسية تحظى بالاهتمام وهي: أولا، يجب زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات والمشاريع الأخرى التي تسمح لأقل البلدان نموا بالاندماج في الاقتصاد العالمي. وثانيا، يجب التوصل إلى حلول دائمة لمشكلة الديون الخارجية لهذه البلدان. وثالثا، يجب تحسين فرص وصول منتجات التصدير لأقل البلدان نموا إلى الأسواق، ويجب أن يكون هذا الإجراء مصحوبا بتعزيز الطاقة الإنتاجية والقدرة التنافسية لتلك البلدان؛ وعلى هذا فإن هناك حاجة إلى تمكين تلك البلدان من المشاركة في المنظمات التجارية المتعدَّدة الأطراف. ورابعا، يجب إيجاد بيئة تمكين اقتصادية دولية تدعم السياسات المحلية التي تتبعها أقل البلدان نموا، وخاصة بالنظر إلى أن هذه البلدان معرَّضة بصفة خاصة للصدمات التي تُحدثها قوى العولمة، ولذلك فإنها تتعرض بدرجة خطيرة لخطر التهميش. وذكر أنه إذا أريد لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا أن ينجح في مساعدة جهود التنمية التي تبذلها هذه البلدان فإنه يجب أن يستجمع المجتمع الدولي إرادته السياسية لتحقيق هذه الأهداف.

١٨ - وأردف قائلا إن زعماء العالم الذين شاركوا في قمة الألفية قد تعهَّدوا بتلبية الحاجات الخاصة لأقل البلدان نموا وباتخاذ تدابير محدَّدة في هذا الشأن.وأضاف أن أقل البلدان نموا ستبذل، من جانبها، أقصى ما يمكن لها. واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لإثبات أن الأهداف الواردة في وثائق الأمم المتحدة يمكن تحقيقها من خلال العمل الجماعي الدؤوب.

١٩ - **السيد تشاف** (المراقب عن سويسرا): قال إن بلده يؤيد بشكل متزايد العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، وإن عدد البلدان التي تضمها مجموعة أقل البلدان نموا قد زاد من ٢٥ بلدا إلى ٤٨ بلدا منذ عام ١٩٧١، وإن تهميش هذه البلدان آخذ في التفاقم بانتظام. وذكر أنه نتيجة لذلك انخفضت مشاركة أقل البلدان نموا في التجارة العالمية بنسبة ٤٠ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٧، ولا تمثِّل منها الآن إلاّ نسبة ٠,٥ في المائة تقريبا.

٢٠ - وتابع حديثه قائلا إن سويسرا قد قدَّمت دعما خاصا للسياسات والأنشطة التي تهدف إلى تقليل الفقر في أقل البلدان نموا وذلك من خلال التعاون الإنمائي الثنائي. وأضاف أنه لذلك فإن سويسرا ترغب في أن تشارك بنشاط في وضع برنامج عمل جديد لأقل البلدان نموا، بحيث يتضمن ذلك البرنامج التزامات تهدف إلى تقليل الفقر في تلك البلدان وإلى الحد من تهميشها. وأشار إلى أن سويسرا تأمل في أن تنفَّذ تلك الالتزامات بفعالية في إطار عملية رصد ملائمة ومرنة وتتيح، عند الضرورة، إعادة توجيه الأنشطة في ضوء الخبرة المكتسبة.

٢١ - وأردف قائلا إن مشروع برنامج العمل الجديد لأقل البلدان نموا يثير بعض النقاط المثيرة للاهتمام. وأوضح أنه ينبغي أن تسهم أقل البلدان نموا، وهي أكثر البلدان اهتماما بتحقيق النتائج، إسهاما أساسيا في صياغة برنامج العمل؛ كما ينبغي، من الناحية المثالية، أن تكون تلك البلدان قادرة على تقديم برامج العمل الوطنية الخاصة بها إلى اللجنة التحضيرية أو إلى الأمانة العامة بأسرع ما يمكن وذلك كي توفِّر العناصر الأساسية اللازمة لصياغة برنامج العمل العام.

٢٢ - واستطرد قائلا إنه ينبغي أن توضع برامج العمل هذه بحيث تكون مكمِّلة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والإطار الإنمائي الشامل وورقات استراتيجية تقليل الفقر.

٢٣ - واستمر في حديثه قائلا إنه ينبغي أن يركِّز برنامج العمل الجديد لأقل البلدان نموا على المجالات التالية: أولا، سيكون الحكم الرشيد هو وحده الذي سيتيح لأقل البلدان نموا تعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وسيكون هذا المفهوم شاملا لسياسة اقتصادية تهدف إلى تقديم مزيد من الدعم للاستثمار الخاص وإلى حفز النمو الاقتصادي المتوازن في الوقت نفسه، إضافة إلى مشاركة المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرارات واتسام الإدارة العامة بالشفافية والأمانة. وثانيا، ينبغي إعطاء أولوية خاصة للتعليم الأوَّلي، وخاصة تعليم البنات، من أجل تنمية الموارد البشرية. وثالثا، ينبغي ضمان إتاحة الحصول على الخدمات الصحية الكافية، وخاصة في مجال صحة الأم والطفل، وإمكانية الحصول على مياه الشرب. ورابعا، ينبغي دمج القطاع غير الرسمي في مجالات النشاط المختلفة؛ كما ينبغي بصفة خاصة اعتبار أن بناء القدرات وتدريب الموارد البشرية المستخدَمة في ذلك القطاع، والمؤسسات الصغيرة والقروض الصغيرة، مجالات لها أولوية. وخامسا، ينبغي أن يكون تمويل برنامج العمل شاملا لتدابير تسمح بزيادة الموارد المالية المرتبطة بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي تُقدَّم إلى أقل البلدان نموا، وضمان تحسين فرص وصول منتجات أقل البلدان نموا إلى أسواق الشمال، وتشجيع الادخار المحلي من خلال إضفاء اللامركزية على المؤسسات المالية، وخاصة في المناطق الريفية، وإصلاح نظام الضرائب بهدف توسيع القاعدة الضريبية وذلك، جزئيا، عن طريق فرض ضرائب مباشرة على الدخل ورأس المال وجزئيا عن طريق فرض ضرائب غير مباشرة.

٢٤ - **السيد سنايدر** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن حكومته تعطي أولوية عالية لتقديم المساعدة إلى أقل البلدان نموا في الجهود التي تبذلها لتحقيق التنمية المستدامة.

٢٥ - وأضاف قائلا إنه من المأمول أن تكون العملية التحضيرية، ويكون المؤتمر نفسه، بمثابة ليس فقط محفلا لتبادل الأفكار بل أيضا وسيلة لإيجاد حلول محدَّدة وملموسة. وذكر أن وضع برامج عمل لبلدان منفردة لا يزال يمثِّل، من هذه الناحية، أكثر الوسائل فعالية لتشجيع حكومات أقل البلدان نموا على تحديد مشكلاتها والبحث عن حلول ملائمة لمشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية. وأشار إلى أن تحقيق التنمية المستدامة يمثِّل مهمة لا ينبغي أن تتحملها الحكومات وحدها، بل ينبغي أن تشترك في تنفيذها أيضا جهات شريكة أخرى ومن بينها القطاع الخاص والمجتمع المدني.

٢٦ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من أن الأعمال التي قامت بها أمانة المؤتمر في تنظيم المؤتمر تبشِّر بالنجاح فإنه يعتقد بأنه ينبغي أن يكون هناك تعاون بين الأمانة وجميع الدول الأعضاء، وخاصة أقل البلدان نموا والاتحاد الأوروبي، الذي يستضيف المؤتمر، وذلك من أجل تحقيق مزيد من الشفافية في العملية التحضيرية. وذكر أنه ينبغي أن تشجَّع بقوة مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في العملية التحضيرية وفي المؤتمر نفسه وذلك من أجل ضمان تحقيق درجة كبيرة من الاكتمال ولضمان أن تكون وجهات النظر والموارد جميعها ممثَّلة بدرجة كافية.

٢٧ - وتابع حديثه قائلا إن الولايات المتحدة تخطط للعمل مع أقل البلدان نموا للاستفادة من الإمكانات السياسية والاقتصادية التي لم يسبق لها مثيل والمتاحة في الوقت الحالي، وللنظر بمزيد من التفصيل في الحاجات الخاصة لتلك البلدان بحيث تتمكن البلدان جميعها من جني فوائد الاقتصاد المعولم.

وأضاف أن الفرص المتاحة في مطلع الألفية الجديدة بالنسبة للتقدم والتغيير والنمو هي فرص فريدة، وأنه يجب أن تعمل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على نبذ خلافاتها التقليدية في الرأي وتتعهد بتعزيز التنمية المستدامة لما فيه صالح الأطراف جميعها. واختتم حديثه قائلا إن المؤتمر سيكون مناسبة طيبة لتنفيذ هذه الأفكار.

٢٨ - **السيد الحدَّاد** (اليمن): قال إنه ينبغي أن تكون الأعمال التحضيرية التقنية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا مقترنة بتوفُّر الإرادة السياسية وحُسن النيَّة بحيث يكون من الممكن لأقل البلدان نموا أن تخرج من دوَّامة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها. وأضاف أنه يجب تحديد الأولويات: أولا وقبل كل شيء، القضاء على جميع أشكال الفقر بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي ينبغي أن تُخَصَّص للاستثمار في الهياكل الأساسية. وإضافة إلى هذا، من المهم تسهيل وصول المنتجات الزراعية والصناعية لأقل البلدان نموا إلى الأسواق العالمية وزيادة حصة هذه البلدان في السوق. وعلاوة على هذا، ينبغي أن تكون البلدان التي تعمل من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية قادرة على الاستمرار في التمتع بالمزايا التي مُنِحَت لها إلى أن تتحسن أوضاعها الاقتصادية. وذكر أن وفده يأمل في أن يتضمن برنامج العمل الذي سيعتمده المؤتمر تحديدا واضحا للاستراتيجية والوسائل التي ستسمح لأقل البلدان نموا بحلّ مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية. وأعرب أيضا عن أمل وفده في أن تعمل البلدان الصناعية والأمم المتحدة والصناديق والوكالات التابعة لها، وكذلك المؤسسات المالية الدولية، على تنسيق جهودها من أجل تحقيق التحوُّلات اللازمة التي ستحول دون تعرُّض أقل البلدان نموا للاستبعاد والتهميش.

٢٩ - **السيد ليلونغ** (هايتي): أعرب عن ترحيبه باتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٨٧/٥٢ الذي قررت فيه عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في عام ٢٠٠١ لتقييم نتائج برنامج العمل للتسعينات والنظر في صياغة واعتماد تدابير يمكن أن تؤدي إلى إيجاد حلول فعَّالة للمشكلات المتعلقة بالتنمية التي تواجهها أقل البلدان نموا. وأعرب عن ترحيب وفده بالتقدُّم الذي أُحرِز في التحضير للاجتماع. وذكر أنه قد جرى بالفعل عقد لجنة تحضيرية حكومية دولية وفريق عمل رفيع المستوى معني بتقييم التقدُّم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا للتسعينات.

٣٠ - وواصل حديثه قائلا إن حكومة هايتي، إقرارا منها بأهمية الأعمال التحضيرية التي تُجرى على المستوى الوطني لضمان نجاح المؤتمر، قد أنشأت لجنة تحضيرية وطنية وفُتِح باب الاشتراك فيها أمام المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

٣١ - وأردف قائلا إن المجتمع الدولي قد تعهَّد في برنامج العمل للتسعينات بعكس مسار التدهور المتزايد في الحالة الاجتماعية الاقتصادية لأقل البلدان نموا. غير أنه مما يؤسف له أن تلك التعهُّدات لم يُوَف بها.

٣٢ - واستطرد قائلا إنه على المستوى الدولي كانت العقبات الرئيسية التي اعترضت تحقيق أهداف برنامج العمل تتمثل في العولمة وتحرير التجارة، والانخفاض المتزايد في المساعدة الإنمائية الرسمية، وارتفاع معدلات مديونية أقل البلدان نموا. وذكر أن مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها هذه البلدان قد خُفِّض بنسبة ٢٢,٦ في المائة في التسعينيات، في حين أن عدد تلك البلدان زاد من ٤٢ بلدا إلى ٤٨ بلدا.

٣٣ - وتابع حديثه قائلا إن المساعدة الإنمائية الرسمية تمثِّل اليوم نسبة ٠,٠٢ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهو رقم يقل كثيرا

عن الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة. وأضاف أن المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نموا هي الآن عند أدنى مستوى لها منذ ٢٥ عاما؛ ولذلك فإن هدف الوصول بنسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المانحة، وهو الهدف المحدَّد في برنامج العمل، لم يتحقق؛ بل أن النسبة قد انخفضت من ٠,٠٩ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٠٥ في المائة في عام ١٩٩٨.

٣٤ - واستمر في حديثه قائلا إنه على المستوى الوطني تباطأت التنمية في أقل البلدان نموا، وهو ما يرجع بدرجة كبيرة إلى ضعف تعبئة الموارد المحلية وحدوث انخفاض لم يسبق له مثيل في أسعار السلع الأساسية وعجز تلك البلدان عن جذب الاستثمار المباشر الأجنبي، وفي بعض الأحيان إلى النزاعات السياسية. وأشار إلى أن هذه البلدان قد أصبحت بذلك معتمدة على المعونة الأجنبية الآخذة في الانخفاض بشدة، ولهذا فإنها تجد نفسها مهمَّشة في الساحة الدولية.

٣٥ - ومضى في حديثه قائلا إن حكومته، من جانبها، قد تعهَّدت بتحسين اقتصاد هايتي على الرغم من ندرة الموارد الموجودة تحت تصرفها. وأضاف أن الناتج المحلي الإجمالي قد سجَّل في عام ١٩٩٨ زيادة نسبتها ٤ في المائة. أما التضخم فقد انخفضت نسبته إلى ٨,٥ في المائة بعد أن كانت قد بلغت ٢١ في المائة في عام ١٩٩٧. وأشار إلى أن السبب الرئيسي لهذا التحسُّن هو حدوث زيادة في غلة محصول الأرز بعد إجراء الإصلاح الزراعي.

٣٦ - وواصل حديثه قائلا إنه في حين يرحِّب وفده بالمبادرات العديدة الرامية إلى تخفيف عبء المديونية عن البلدان الفقيرة فإنه يؤيد بقوة توسيع نطاق مبادرة كولونيا (المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون) كي تشمل بلدانا أخرى. وأضاف أنه ينبغي لذلك أن يعاد تقييم شروط الانضمام إلى المبادرة. وذكر أنه ليس من الملائم أن تُستَخدَم نسبة الديون إلى حصيلة الصادرات كمعيار، إذ أنه على هذا الأساس لن يحقق بلد فقير مثل هايتي المعايير المحدَّدة ولن يكون قادرا على الاستفادة من تخفيف عبء ديونه بحجة أنه ليس مدينا بدرجة كافية. وقال إنه يتعيَّن مع ذلك أن تحافظ هايتي على مستوى لخدمة الديون يعادل نسبة ٨ في المائة من حصيلة صادراتها. وذكر أن معايير أخرى - مثل العلاقة بين المبالغ المسدَّدة والمبالغ التي تُنفَق على التعليم والصحة - توفِّر مؤشرا أفضل لوضع البلد.

٣٧ - واستطرد قائلا إن وفده يعلِّق آمالا كبيرة على نجاح مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا وعلى برنامج العمل الذي سيضعه المؤتمر. وذكر أن المخاطر شديدة بالنسبة لحكومات أقل البلدان نموا، وأنه يجب ألاّ يحدث في العقد القادم ما حدث في العقدين السابقين.

٣٨ - وأعرب عن أمل وفده في أن تؤدي المناقشات إلى وضع برنامج عالمي حقيقي في شكله النهائي بحيث يتضمن البرنامج مقترحات والتزامات تستند إلى دراسة متعمقة لأوجه القصور في السياسات السابقة التي اتُبِعَت على المستويين الوطني والدولي، وكذلك آليات عملية للتعاون يكون من شأنها ضمان اتخاذ تدابير متماسكة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وللقضاء على الفقر في أقل البلدان نموا على مدى العقد القادم. ولذلك فإنه يجب اتباع نهج جديد إزاء التعاون من أجل إيجاد بيئة تمكين دولية، وتشجيع أقل البلدان نموا على اتباع سياسات إنمائية أكثر فعالية، والحصول على التزام ثابت من جانب المجتمع الدولي بدعم الجهود التي تبذلها هذه البلدان بالنسبة للتنمية البشرية. وينبغي أن يكون هذا الالتزام شاملا لتعزيز الطاقة الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذه البلدان، وكذلك لتحسين فرص وصول سلع تلك البلدان إلى أسواق البلدان النامية.

٣٩ - واختتم حديثه قائلا إنه من المأمول فيه أن يكون برنامج العمل الجديد الذي سينتج عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا على درجة كافية من المرونة كي يكون من الممكن مواءمته مع التغييرات الكثيرة التي ستحدث على المستوى الدولي، وكي يستجيب لحاجات أقل البلدان نموا على مدى العقد المقبل.

٤٠ - **السيد مواكاواغو** (جمهورية تترانيا المتحدة): تحدث نيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وأعرب عن سروره لملاحظة أن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الذي سيُعقَد في بروكسل جارية بالفعل. وذكر أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تعلِّق أهمية بالغة على هذا المؤتمر الذي سيتيح الفرصة أمام جميع الأطراف لبحث المشكلات التي تواجهها أقل البلدان نموا في سياق العولمة. وأشار إلى أن برنامجي العمل الأولين لأقل البلدان نموا لم يحققا ما كان متوقعا؛ بل أن عدد هذه البلدان قد زاد في الواقع من ٤١ بلدا في عام ١٩٩٠ إلى ٤٨ بلدا اليوم. وقال إن الأسباب الرئيسية لتدهور الحالة الاقتصادية تشمل عمليتي العولمة وتحرير التجارة اللتين أديتا إلى تهميش البعض من أقل البلدان نموا، وخفض المساعدة الإنمائية الرسمية، ومشكلة الديون، ونقص الاستثمارات، والنزاعات الداخلية، والكوارث الطبيعية، وكذلك انتشار الأوبئة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٤١ - وواصل حديثه قائلا إنه من الممكن أن تكون العولمة ظاهرة إيجابية إذا تقاسمت البلدان المشتركة جميعها، على أساس المساواة، الفوائد التي تحققها. ولذلك فإن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير لضمان اندماج أقل البلدان نموا في النظام التجاري العالمي. ومن الممكن تحقيق ذلك بوسائل من بينها تحسين إنتاج السلع والخدمات في هذه البلدان وإتاحة وصول سلعها إلى الأسواق دون عائق. وينبغي، من هذه الناحية، الترحيب بالقرار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي بمنح منتجات تلك البلدان فرصة الوصول إلى الأسواق بدون فرض ضرائب أو تحديد حصص. وذكر أنه من المأمول أن يبحث المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا، بعناية، مسألة تخصيص الموارد وتقديم المساعدة التقنية إلى تلك البلدان. وأضاف أن النسبة المتوسطة لتدفق المساعدة الإنمائية الرسمية هي ٠,٢٥ في المائة للبلدان النامية - وهو رقم يقل كثيرا عن الرقم المستهدف المتفق عليه وهو ٠,٧ في المائة - و ٠,٠٥ في المائة لأقل البلدان نموا مقارنة بالنسبة المستهدفة وهي ٠,١٥ في المائة. وأشار إلى أنه ينبغي الثناء على بعض البلدان المانحة لتحقيقها، بل ولتجاوزها، الأهداف المتفق عليها. وأعرب أيضا عن ترحيب الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بتعهُّد المجتمع الدولي بمعالجة مشكلة ديون البلدان النامية من خلال تدابير مختلفة لتخفيف أعباء تلك الديون. ومن هذه الناحية، يبدو أن المبادرة المعزَّزة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون هي المبادرة التي تَعِد بتحقيق أفضل النتائج، ومن المأمول أن يوسَّع نطاقها كي تشمل بلدانا أخرى. وبالنسبة لمسألة الاستثمارات المباشرة الأجنبية فإن هذه المسألة لها صلة بمسألة تدفقات الموارد. واتجاه هذه التدفقات نحو البلدان النامية كان بصفة عامة اتجاها موجبا، غير أن نسبة التدفقات التي حصلت عليها أقل البلدان نموا في التسعينيات لم تزد عن ١,٤ في المائة مقارنة بنسبة ٣,٦ في المائة في الفترة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٢. وقد اضطلعت غالبية هذه البلدان بإصلاحات مؤلمة تتعلق بالتكيُّف الهيكلي وذلك من أجل إيجاد مناخ مشجَّع للاستثمار. ويجري أيضا اتخاذ تدابير أخرى. وأعرب عن الأمل في أن يستفاد من المؤتمر في استكشاف سُبُل لجذب الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أقل البلدان نموا.

٤٢ - وأردف قائلا إن التعاون الدولي في مجال نقل التكنولوجيا له في هذه الظروف أهمية بالغة بالنسبة لمساعدة

أقل البلدان نموا على تحسين طاقتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي. وأشار إلى أن أحد العوائق الرئيسية التي تعترض التنمية هو استمرار المنازعات في بعض البلدان في أفريقيا، وهي منازعات تؤدي إلى تدفق اللاجئين. وذكر أن هذه الصورة لأفريقيا لها أثر سلبي على الأنشطة الاقتصادية للقارة كما أنها تُبعِد المستثمرين المحتملين. ولهذا فإنه خلال السنوات العشر الماضية كانت أفريقيا تتعامل بجدِّية بالغة مع مسألة حل المنازعات.

٤٣ - وتابع حديثه قائلا إن الكوارث الطبيعية هي عائق آخر أمام النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وأضاف أن الدول المتضررة تفتقر إلى القدرة على مواجهة هذه المشكلات. وأشار إلى أن منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد عانت مؤخرا من ظاهرة "النينو" التي تسببت في حدوث فيضانات تلتها موجة من الجفاف. والفيضانات تكتسح أيضا جنوب أفريقيا وموزامبيق، وهو ما يتسبب في حدوث أضرار كبيرة. وينبغي أن يعزِّز المجتمع الدولي أساليب تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، من أجل تخفيف أثر هذه الكوارث.

٤٤ - ومضى في حديثه قائلا إنه علاوة على هذا فإن أقل البلدان نموا قد تأثرت تأثرا خطيرا بالأوبئة، وخاصة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأشار إلى أن المشكلة قد وصلت إلى أبعاد مثيرة للقلق في بعض البلدان؛ ولذلك فإنه من الضروري اتخاذ تدابير وقائية عاجلة وتوفير العلاج، بما في ذلك الأدوية التي يمكن تحمُّل تكلفتها.

٤٥ - واستمر في حديثه قائلا إنه بالنسبة للأعمال التحضيرية للمؤتمر المُقبِل ينبغي أن يعيِّن الأمين العام أمينا تنفيذيا للمؤتمر ومنسِّقا خاصا لأقل البلدان نموا والبلدان الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية للإشراف على العملية التحضيرية في أقرب وقت ممكن، كما ينبغي أن تُنظَّم دورة أخرى إضافة إلى اجتماع اللجنة التحضيرية الذي سيعقد في نيسان/أبريل ٢٠٠١. وذكر أنه قد علم بأن الموارد المخصصة للمؤتمر ولأعمال التحضير له ليست كافية. وأعرب عن الأمل في أن يعمل الأمين العام على تعبئة موارد إضافية من أجل ضمان نجاح المؤتمر. واختتم حديثه قائلا إن البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تأمل في أن يؤدي الاجتماع إلى وضع برنامج عمل جديد يتضمن أهدافا محددة ويمكن قياسها والتعبير عنها بالأرقام.

٤٦ - **السيد أويسو** (توغو): قال إن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي سيُعقد في بروكسل في عام ٢٠٠١ له أهمية خاصة لأن الوضع الاجتماعي الاقتصادي لتلك الفئة من البلدان لم يتحسَّن. وأضاف أنه على العكس فإن الوضع قد تفاقم نتيجة للآثار السلبية للعولمة التي زادت من تهميش أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي. وذكر أن هذه الحقيقة تتعارض تماما مع هدف تقليل عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وأضاف أن الأساس لنجاح المؤتمر هو التحضير له على نحو سليم، وأعرب عن ترحيبه بتقرير الأمين العام المتعلق بحالة الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (A/55/222). وأعرب عن ترحيبه أيضا بالمناقشات التي أجرتها اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية للمؤتمر وبإنشاء الأمين العام لفريق رفيع المستوى من أجل استعراض التقدُّم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا للتسعينات.

٤٧ - وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية على المستوى الإقليمي، قال إنه ينبغي أن تؤدي النتائج التي أسفرت عنها اجتماعات مثل اجتماع وزراء المالية والتخطيط الأفريقيين إلى تعزيز العملية التحضيرية للمؤتمر. وذكر أن الدعم الذي قُدِّم من جانب الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد سهَّل إنشاء لجان تحضيرية وطنية ووضع برامج

عمل وطنية، وأنه ينبغي أن تُقتَرَح في تلك البرامج تدابير محدَّدة لمكافحة الفقر حسبما أوصى به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وبالإضافة إلى هذا فإنه قد جرى التعهُّد من جانب الاتحاد الأوروبي وجهات مانحة معيَّنة بتقديم مساهمات لتمويل عملية المؤتمر.

٤٨ - واستمر في حديثه قائلا إن البلدان الأفريقية، التي يوجد بينها ٣٣ بلدا من أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٨ بلدا، ملتزمة بالعمل على أن يتحقق لمؤتمر بروكسل النجاح. وأضاف أن مؤتمر القمة السادس والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية قد اعتَمَد مؤخرا بيانا هاما يدعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده في مجالات هامة، هي مجالات إلغاء الديون وتدفقات الموارد وبناء القدرات وتطوير الهياكل الأساسية، مع وضع برامج محدَّدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الإقليمية الأفريقية. وذكر أن البلدان التي اشتركت في مؤتمر القمة قد دعت البلدان والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف الدائنة إلى تخفيف عبء الديون بالفعل، بإلغاء الديون لصالح أقل البلدان نموا، وتكميل ذلك بزيادة التدفقات الرأسمالية، وخاصة المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تعهَّد رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، في الدعوة التي وجَّهوها إلى المجتمع الدولي لاعتماد تدابير محدَّدة وفعَّالة لصالح أقل البلدان نموا، بتخصيص الأموال المحرَّرة بسبب إلغاء الديون لمعركة القضاء على الفقر. وأختتم حديثه قائلا إن هذا الإعلان الذي أصدرته منظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك الإعلان الذي اعتمده مؤتمر قمة الجنوب الذي عُقِد في هافانا وإعلان الألفية، تمثل أدوات مفيدة من شأنها أن تساعد في تعزيز عملية التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا وضمان نجاح الاجتماع نفسه.

٤٩ - **السيد كيتيخون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن العولمة ليست ظاهرة جديدة، غير أن هناك حاجة إلى إجراء تغييرات تتعلق بالمؤسسات والسياسات لإضفاء الطابع الإنساني عليها. وأضاف أنه يجب أن يكون الانتقال الحر لرأس المال مقترنا بالانتقال الحر لليد العاملة، كما أن تحرير التجارة سيمضي بخطى أسرع إذا ألغَت البلدان المتقدمة النمو تحديد الحصص وفرض الرسوم وتقديم الدعم الزراعي. وذكر أنه يجب أن يكون القضاء على الفقر ودمج أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي مقترنَين باتخاذ تدابير محدَّدة في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة والديون والاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بتعاون من جميع الأطراف المعنية. وأشار إلى أنه ينبغي زيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية وتحسين نوعيتها وفعاليتها، كما ينبغي أن تستهدف تلك المساعدة مجالات لها أثر إيجابي على القضاء على الفقر وتعزِّز تسريع النمو والتنمية الشاملة. وأضاف أن الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا سيعزِّزان أيضا القدرات الإنتاجية للبلدان النامية ويزيدان من قدرتها التنافسية. وذكر أن مشكلة الديون الخارجية لا تزال تمثِّل عقبة أمام الاستثمارات الجديدة والتنمية وأنه يجب، لذلك، توفير موارد إضافية لدعم التحوُّل الاقتصادي. والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لها أهمية بالغة، وخاصة بالنسبة للقضاء على الفقر وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويجب أيضا تحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية والتعليم، كما يجب دمج المرأة في العملية الإنمائية وتكثيف الجهود الرامية إلى القضاء على وباء "متلازمة نقص المناعة المكتسب" (الإيدز).

٥٠ - وأعرب عن ترحيبه بالتقدُّم الذي أُحرِز في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا. وقال إن ذلك المؤتمر ينطوي على عملية تشمل المنظومة بكاملها ويقوم فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بدور رئيسي بالنسبة للأنشطة التي سيُضطَلَع بها على المستوى العالمي وبالنسبة لعملية الاستعراض. وأضاف أنه يجب تعزيز التنسيق والتعاون على المستوى القطري وذلك

بالتشديد على الشراكات. وذكر أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، مَثَلُها مَثَل البلدان الأخرى في فئة أقل البلدان نموا، قد شاركت بنشاط في العملية التحضيرية وحققت تقدُّما مشجِّعا من خلال تنفيذ برنامج العمل للتسعينات. وعلى الرغم من الأزمة المالية التي حدثت في آسيا في عام ١٩٩٧ فإن الصعوبات التي صودِفَت قد تم التغلب عليها باتخاذ تدابير حكومية صارمة، مثل خفض الميزانية والسيطرة على القروض، وهو ما مكَّن البلد من المحافظة على معدل نمو نسبته ٦ في المائة تقريبا. ولهذا فإنه يجب أن تُكمَّل الجهود الإنمائية الوطنية بتدابير دعم دولية، كما أن هناك حاجة إلى تقديم مزيد من الدعم المالي والتقني الدولي للبلدان الساحلية لتمكينها من التغلُّب على الآثار السلبية لموقعها الجغرافي.

٥١ - **السيد دوس سانتوس** (موزامبيق): قال إن الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا لها أهمية بالغة لأنها ستُتيح الفرصة لمناقشة وضع هذه البلدان وصياغة استراتيجية شاملة لضمان النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان الفقيرة. وأضاف أن وضع أقل البلدان نموا قد تدهور وأن عددها آخذ في الزيادة. وأشار إلى أن برنامج العمل الذي اعتُمِد في باريس في عام ١٩٩٠ لم ينجح في حشد التأييد اللازم في المجتمع الدولي لتلبية الحاجات الإنمائية لأقل البلدان نموا، وهو وضع زادته سوءا آثار عملية العولمة. وذكر أن العولمة تتيح فرصا وتنطوي على مخاطر، ولكن فوائدها لا توزَّع بالتساوي في حين يتحمل الجميع تكلفتها. وذكر أن أقل البلدان نموا تتعرض للتهميش والاستبعاد من عملية العولمة؛ ولهذا فإن تلك البلدان تتحدى المجتمع الدولي أن يبيِّن أن لديه إرادة سياسية قوية بالنسبة لإدارة هذه العملية والسماح لأقل البلدان نموا بالاندماج في الاقتصاد العالمي والمشاركة في جني فوائده بحيث تصبح العولمة قوة إيجابية بالنسبة لجميع البلدان. ولن يكون من الممكن أن يتحقق هذا إلاّ من خلال عولمة التنمية، أي دمج أقل البلدان نموا بفعالية في الاقتصاد العالمي. وأعرب عن ترحيبه بالقرار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي بمنح صادرات أقل البلدان نموا فرصة الوصول إلى الأسواق دون فرض رسوم أو تحديد حصص، وحثّ البلدان الأخرى المتقدمة النمو على أن تحذو حذوها. وذكر أنه يجب أن تعمل أقل البلدان نموا، من جانبها، على تحسين طاقة الإنتاج المحلي كي يصبح أكثر قدرة على المنافسة في السوق العالمي. وهذا يتطلب تدفقات كافية من الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا، ولكنه يتطلب أولا وقبل كل شيء زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل الاستثمار في المجالات غير الإنتاجية، مثل التعليم والصحة والمياه النظيفة والهياكل الأساسية، وهي مجالات أساسية بالنسبة للقضاء على الفقر وتنمية الطاقة الإنتاجية. وأشار إلى أن الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة يعوقها بشدة عبء الديون الخارجية؛ ولهذا فإن إلغاء هذه الديون سيمكِّن تلك البلدان من معالجة الآثار السيئة للفقر والتخلُّف بفعالية.

٥٢ - وتابع حديثه قائلا إن عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا يُعدّ نقطة البداية في تنفيذ نتائج قمة الألفية، وخاصة النتائج التي لها صلة بأقل البلدان نموا. واختتم حديثه قائلا إن إعلان الألفية قد دعا البلدان الصناعية إلى إتاحة فرصة دخول صادرات أقل البلدان نموا بحريَّة إلى أسواقها، وإلى إلغاء جميع الديون الثنائية، وإلى أن تكون أكثر سخاءً في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية.

٥٣ - **السيد نيرال** (كمبوديا): أشار مع التقدير إلى الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لتنفيذ برنامج عمل باريس الذي اعتُمِد في المؤتمر السابق والذي يهدف إلى تعزيز تنمية أقل البلدان نموا وتحسين وضعها الاجتماعي الاقتصادي. وأضاف أنه مما يثير مشاعر خيبة الأمل، في الوقت نفسه، أن تلك البلدان لم تتمكن من الاستفادة من عولمة الاقتصاد أو

تحقيق أهداف برنامج العمل وذلك على الرغم من الإصلاحات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي أدخلتها. وأشار إلى أنه مما يثير القلق أن عدد أقل البلدان نموا قد زاد من ٤٢ بلدا في عام ١٩٩٠ إلى ٤٨ بلدا في عام ٢٠٠٠. وذكر أن العولمة قد وضعت أقل البلدان نموا في موقف صعب للغاية، وأرغمتها على التواؤم مع بيئة دولية يتزايد فيها التنافس. وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية والزيادة الكبيرة في الديون الخارجية كانا عنصرين آخرين أعاقا عملية التنمية بالنسبة لهذه المجموعة من البلدان.

٥٤ - وتابع حديثه قائلا إن أقل البلدان نموا تُقِرّ، كمجموعة، بأنه ليس من الممكن أن تُحَلّ مشكلاتها المتعلقة بالتخلُّف بدون دعم منتظم وتعاون فعَّال من جانب المجتمع الدولي. وأضاف أنه لذلك يعرب عن تقديره للدعم المالي الذي قُدِّم للعملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا من جانب الاتحاد الأوروبي والنرويج والكرسي الرسولي.

٥٥ - وواصل حديثه قائلا إن كمبوديا ترحِّب بقرار الجمعية العامة ١٨٧/٥٢ الذي دعا إلى عقد المؤتمر في عام ٢٠٠١ وبمبادرة الأمين العام المتعلقة بتعيين فرقة عمل رفيعة المستوى لتنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا للتسعينات. وأضاف أنه من المأمول أن تسهم الدورة القادمة للجنة التحضيرية الحكومية الدولية بدرجة كبيرة في نجاح المؤتمر الذي سيبحث مسألة فتح النظام التجاري المتعدِّد الأطراف كوسيلة فعَّالة لتعزيز تنمية أقل البلدان نموا. وأشار إلى أنه من الممكن أيضا أن يتخذ المشاركون تدابير حاسمة لتحقيق هدف خفض عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وهناك أيضا حاجة عاجلة إلى تحويل المزيد من الموارد المالية والتكنولوجية لمساعدة تلك البلدان على الاندماج تماما في الاقتصاد العالمي.

٥٦ - واستطرد قائلا إن كمبوديا ليست فقط بلدا من أقل البلدان نموا، بل إنها عانت على مدى عقود من الحروب والاضطرابات المدنية. وأضاف أن كمبوديا، وقد عمَّها السلام الآن، مصمِّمة على تشجيع القضاء على الفقر وإجراء إصلاحات هيكلية وإضفاء الشفافية وتطبيق الحكم الرشيد، وعلى زيادة اندماجها في الاقتصاد الإقليمي والعالمي. وأشار إلى أن كمبوديا تستفيد من المساعدة التي يقدمها بنك التنمية الآسيوي في الإعداد لتنفيذ خطتها الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية الثانية للفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥، وهي الخطة التي ستركِّز على تقليل الفقر في أكثر المناطق تَضرُّرا. واختتم حديثه قائلا إن كمبوديا ستحتاج، مع ذلك، إلى معونة أجنبية مستمرة من أجل تنفيذ تلك الخطة وذلك بسبب ضعف مواردها البشرية.

٥٧ - **السيد ثاكور** (نيبال): قال إنه مما يدعو للتفاؤل أن المؤتمر يَلقى دعما قويا من الأطراف الشريكة لأقل البلدان نموا في عملية التنمية، وخاصة الاتحاد الأوروبي والنرويج، اللذين أعربا عن التزامهما بضمان نجاحه. وأضاف أن القضاء على الفقر هو مسألة لها أعلى الأولويات لأن نصف سكان العالم تقريبا يعيشون على دخل يقل عن دولارين في اليوم الواحد. وذكر أنه قد أُجرِيت دراسات مختلفة لتقييم نتائج برنامج العمل لأقل البلدان نموا للتسعينات وأن النتائج كانت حتى الآن مُخيِّبة للآمال. وأعرب عن الأمل في أن يكون العقد المقبل عقدا للتقدم والرخاء.

٥٨ - وواصل حديثه قائلا إن تقسيم العالم إلى أغنياء وفقراء يضر بالسلم والأمن العالميين؛ ومع ذلك فإن هذا التقسيم قد زاد على مدى السنوات، وذلك، بصفة خاصة، بسبب العولمة وتطور تكنولوجيا المعلومات. وذكر أن أقل البلدان نموا تتعرض لتهميش متزايد؛ إذ أن نصيبها من التجارة العالمية لم تَزِد نسبته عن ٠,٤ في المائة في عام ١٩٩٨ وذلك على الرغم من أن عدد سكانها يمثِّل نسبة ١٠

في المائة من عدد سكان العالم. وإضافة إلى هذا فإن عدد البلدان التي تضمها فئة أقل البلدان نموا زاد من ٤٢ بلدا إلى ٤٨ بلدا في العقدين الأخيرين.

٥٩ - وتابع حديثه قائلا إن عجز أقل البلدان نموا عن تلبية حاجات سكانها بنفسها هو أمر لا يمكن إنكاره. وأضاف أن ندرة الموارد اللازمة للتنمية هي من بين أخطر العقبات التي تواجهها تلك البلدان. وفي حين أن المساعدة الإنمائية الرسمية، وهي المصدر التقليدي لتمويل التنمية، قد انخفضت في العقد الأخير فإن الوضع قد ازداد سوءا بسبب زيادة عبء خدمة الديون الأجنبية التي تستنزف قدرا كبيرا من مواردها الضئيلة.

٦٠ - ومضى في حديثه قائلا إنه في ظل البيئة الدولية الحالية تُعتَبَر أقل البلدان نموا في وضع ضعيف، بصفة خاصة، بسبب الصعوبات التي تواجهها بالنسبة للحصول على المعرفة. وينبغي النظر في اتباع نهج من أربع شُعَب لمساعدة هذه البلدان على اللحاق ببقية العالم: وصول المنتجات المحلية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو بدون فرض رسوم أو تحديد حصص؛ وزيادة تخفيف عبء الديون؛ وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بدرجة كبيرة من أجل إنشاء هياكل أساسية إنمائية؛ وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا من خلال تقديم حوافز وإنشاء آليات لحماية الاستثمار.

٦١ - وأضاف قائلا إنه مما يدعو للتفاؤل أن الجمعية العامة قد اعتمدت هدف تقليل عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وأعرب في نهاية حديثه عن أمل وفده في أن يبحث الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية الذي سُيعقد في عام ٢٠٠١ بجدِّيَّة بالغة المشكلات المتعددة الأبعاد التي تواجه أقل البلدان نموا وأن يتوصل إلى حل دائم لها.

٦٢ - **السيد سوي** (ميانمار): قال إن الغرض الأساسي لبرنامج العمل لأقل البلدان نموا للتسعينات كان يتمثل في وقف المزيد من التدهور في الوضع الاجتماعي الاقتصادي، وتنشيط وتعجيل النمو والتنمية، ووضع تلك البلدان في مسار النمو المستمر والتنمية المستدامة. وأضاف أن تلك التعهُّدات لم يُوَف بها، ولا تزال أقل البلدان نموا، البالغ عددها ٤٨ بلدا، تواجه الفقر والتهميش. وفي مطلع الألفية الجديدة، يتعيَّن على هذه البلدان أن تواجه التحديات الجديدة للعولمة وتحرير التجارة. وأعرب عن الأمل في أن يُعالِج المؤتمر المقبل حالة أكثر فئات السكان ضعفا وأن تحقق نتائجه فوائد لأقل البلدان نموا جميعها. وذكر أنه بالنظر إلى أن جودة الأعمال التحضيرية لها أهمية أساسية لنجاح المؤتمر فإن وفده يؤيد تماما التوصية التي قدمتها الدورة الأولى للجنة التحضيرية والتي تدعو إلى أن تعقد اللجنة دورة إضافية للنظر في المسائل المعلَّقة.

٦٣ - وأعرب عن ترحيب وفده بإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وهو الإعلان الذي تعهَّد فيه قادة العالم بتلبية الحاجات الخاصة لأقل البلدان نموا ودعوا البلدان الصناعية إلى أن تتخذ إجراءات معيَّنة في مجالات الوصول إلى الأسواق وتخفيف عبء الديون والمساعدة الإنمائية الرسمية. واستدرك قائلا إن وفده يُقِرّ، مع ذلك، بأن أقل البلدان نموا تتحمل المسؤولية الأساسية بالنسبة لتنميتها وبأن العملية التحضيرية التي تُجرى على المستوى القطري هي عنصر أساسي في الإعداد للمؤتمر. وأشار إلى أن ميانمار قد أعدَّت بالفعل مشروع برنامج عمل وطني للفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠، وهو برنامج يتناول مختلف قطاعات الاقتصاد على أساس أن القضاء على الفقر هو الهدف النهائي. واختتم حديثه قائلا إن ميانمار عاكفة في الوقت الحالي على تنفيذ برنامجها الإنمائي الحضري والريفي دون مساعدة أجنبية؛ وسيمكن لها أن تفعل ذلك بمزيد من الفعالية إذا استفادت من الدعم الخارجي.

٦٤ - **السيد هوانغ** زوكي (الصين): قال إن الصين ترحِّب، في مطلع القرن الجديد، بالتقدُّم الكبير الذي أُحرِز في مجالات التكنولوجيات الجديدة والعولمة وتحرير التجارة، وهي مجالات أسهمت في التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبشرية. واستدرك قائلا إنه مما يؤسف له، مع ذلك، أن أقل البلدان نموا تتعرَّض لخطر التهميش بسبب العولمة ذاتها التي أضرَّت بوضعها الاقتصادي الاجتماعي. وذكر أنه يجب أن يسارع المجتمع الدولي لمساعدة هذه البلدان في التغلب على مشكلة الفقر التي تعوق تنميتها.

٦٥ - وأعرب عن أمل وفده في أن يتيح مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الفرصة أمام هذه البلدان لإظهار إرادتها السياسية وأن يجدِّد اهتمام المجتمع الدولي بتحديد أهداف جديدة للتعاون الدولي من أجل ضمان التنمية المستدامة لتلك البلدان. وأضاف أنه لذلك فإن الصين ترحِّب بالتقدُّم الذي أُحرِز بالنسبة للأعمال التحضيرية للمؤتمر على المستويين الوطني والإقليمي وعلى المستوى الدولي.

٦٦ - وتابع حديثه قائلا إنه بالنظر إلى أن البلدان المتقدمة النمو هي التي تستفيد أساسا من العولمة فإن من واجبها أن تساعد أقل البلدان نموا على الاندماج في الاقتصاد العالمي. وأضاف أنه يجب أن تعيد البلدان المتقدمة النمو النظر في سياساتها من أجل وضع خطة عمل عملية تأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة لأقل البلدان نموا. ويجب أن تقدَّم المساعدة إلى أقل البلدان نموا بتعزيز قدراتها الإنمائية، من ناحية، وتوفير الظروف الخارجية التي تؤدي إلى تنميتها، من ناحية أخرى، وذلك باتخاذ إجراءات في مجالات التجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية والديون الخارجية ونقل التكنولوجيا، وكذلك في مجال الاستثمار.

٦٧ - وأضاف أنه يتعيَّن على الصين، باعتبارها بلدا ناميا، أن تواجه مشكلات خطيرة، مثل مشكلة الفقر ومشكلة التخلُّف الاقتصادي. وأضاف أنه مع ذلك فإن الصين قد قدَّمت على مدى السنوات العشر الماضية إلى أقل البلدان نموا مساعدة تزيد عن بليوني دولار وذلك كجزء من برامجها المتعددة الأطراف والثنائية. واختتم حديثه قائلا إن الصين قد أعلنت أيضا، خلال محفل التعاون الصيني الأفريقي الذي عُقِد مؤخرا في بيجينغ، أنها ستسهم في العامين القادمين في تخفيف عبء ديون أقل البلدان نموا بتقديم مساهمة قدرها ١,٢ بليون دولار.

٦٨ - **السيد لوكويا** (أوغندا): قال إن الوعود التي قدَّمها المجتمع الدولي في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، الذي عُقِد في باريس في عام ١٩٩٠، بتقديم دعم كبير لم تتحقق وذلك على الرغم من أن تلك البلدان قد اتَّخَذَت تدابير قاسية لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي أوصي بها. وبدلا من ذلك فإن العولمة قد أدت إلى تفاقم التدهور المستمر في الحالة الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان طوال عقد التسعينيات.

٦٩ - واستطرد قائلا إنه في ظل هذه الظروف لا بد من التوصُّل إلى اتفاق بشأن اتباع نَهج جديد وأكثر مرونة تجاه التعاون الإنمائي. وأضاف أن الخسائر ستكون كبيرة للغاية بالنسبة لملايين الأشخاص الذين لا يزالون يعانون من الفقر إذا فشل المؤتمر القادم. وأضاف أنه لذلك يتعيَّن على المجتمع الدولي بكامله أن يعطي أولئك الناس أملا كبيرا في البقاء. وأشار إلى أنه لهذا السبب تُعلِّق أوغندا أهمية كبيرة على العملية التحضيرية للمؤتمر، وهي مصمِّمة على أن تُسهم في نجاحه. وذكر أن اللجنة التحضيرية الوطنية، التي تضم ممثلين عن جميع قطاعات الأنشطة والوزارات الرئيسية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، عاكفة على وضع برنامج

العمل لتنمية أوغندا، الذي يشمل الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠، في شكله النهائي.

٧٠ - وتابع حديثه قائلا إنه قد تم مع ذلك تحديد الكثير من المشكلات الإنمائية التي تعاني منها أقل البلدان نموا. وأضاف أنه ينبغي أن يجري التفاوض في المؤتمر الثالث على عقد اتفاق جديد يهدف إلى تعزيز التعاون وتحقيق تقدُّم ملموس. وذكر أنه ينبغي لذلك أن يُحدِّد برنامج العمل الجديد نهجا جديدا للتعاون الدولي، وأن يكون ذا مَنحى عملي ويهدف إلى تحقيق نتائج أسرع في المجالات التي تحظى باهتمام شديد من جانب أقل البلدان نموا، وهي المجالات التي تتعلق بمسائل إشراك تلك البلدان في عملية العولمة بحيث تتمكن أيضا من المشاركة في جني الثمار الناتجة عنها. وبالمثل فإن إلغاء الديون يمثل جانبا هاما، غير أنه يجب تعزيز هذا الجانب بضخ موارد إضافية لدعم التحوُّل الاقتصادي. وإضافة إلى هذا فإنه ينبغي أن تخصِّص البلدان الصناعية، حسبما اتُفِق عليه، نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للبلدان النامية. وينبغي في الوقت نفسه تحسين نوعية وفعالية هذا النوع من المعونة. ولتحسين الشروط التجارية لأقل البلدان نموا، ينبغي ضمان أن تتاح لمنتجات تلك البلدان فرصة دخول أسواق البلدان المتقدمة النمو على الفور ودون فرض رسوم أو تحديد حصص. وعلاوة على هذا فإنه ينبغي تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي من أجل زيادة الطاقات الإنتاجية لأقل البلدان نموا وإيجاد وظائف منتجة. وينبغي أيضا أن يتضمن برنامج العمل الجديد التزاما بتقديم موارد إضافية من أجل تحقيق الأهداف المحدَّدة في جدول أعمال القرن ٢١.

٧١ - وأضاف قائلا إن تحقيق السلم والأمن وتطبيق الحكم الرشيد هما شرطان أساسيان لجذب الاستثمار. وسوف يُسهم القضاء على الفساد وتعزيز ثقافة تتسم بالشفافية والمساءلة في استخدام المعونة الأجنبية على نحو يتسم بالفعالية.

٧٢ - وأردف قائلا إنه بالنظر إلى أن هناك حاجة إلى القضاء على الفقر، ينبغي إعطاء أولوية للتنمية الاجتماعية والبشرية. ويجب إيلاء اهتمام خاص للتعليم الوظيفي والرعاية الصحية الأساسية. وينبغي أيضا اتباع نهج متعدِّد الأبعاد للقضاء على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وعلى الأمراض المهلكة الأخرى.

٧٣ - ومضى في حديثه قائلا إن المؤتمر المقبل يمثِّل عملية تشترك فيها منظومة الأمم المتحدة بكاملها. وأضاف أن متابعة تلك العملية ستحتاج إلى تعاون من جانب جميع هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى والمجتمع المدني. وأشار إلى أن الأمم المتحدة لها دور رئيسي في تلك الجهود. وذكر أنه يجب أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) القيام بدور رئيسي باعتباره مركزا للتنسيق. واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي أن يُعزَّز بدرجة كبيرة مكتب المنسِّق الخاص لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية الأقل نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧٤ - **السيد موسامباتشيم** (زامبيا): قال إنه ينبغي أن يتيح مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا فرصة لتخفيف معاناة أكثر الشعوب عوَزا من خلال التوصل إلى اتفاق جديد. وأضاف أنه في التسعينيات عانت أقل البلدان نموا من الفقر المستمر والتهميش، في حين أن عمليتي العولمة وتحرير التجارة، اللتين اقترنتا بحدوث تقدُّم في مجال العلم والتكنولوجيا، قد زادتا من ازدهار البلدان المتقدمة النمو. وإذا ما أريد أن تحقق البلدان جميعها أقصى استفادة ممكنة من عملية العولمة فإنه سيتعيَّن إقامة تعاون حقيقي بين أقل البلدان

نموا والجهات الشريكة لها في التنمية، وخاصة البلدان المتقدمة النمو.

٧٥ - وتابع حديثه قائلا إن أقل البلدان نموا، وبينها زامبيا، قد أُرغِمَت على تنفيذ سياسات بعيدة الأثر تتعلق بالهياكل وبالاقتصاد الكلي، ولكنها لا تزال تواجه مستويات مرتفعة للفقر. وأضاف أن هذا الوضع يرجع إلى عوامل داخلية وخارجية مختلفة. وعلى المستوى المحلي، تواجه هذه البلدان صعوبة في إدارة السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي. وبالإضافة إلى هذا فإن الاضطرابات السياسية والمدنية تؤدي في بعض الأحيان إلى تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة. وإضافة إلى هذا فإنه لا توجد في الواقع ترتيبات مؤسسية لمواجهة تحدِّيات العولمة وتحرير التجارة.

٧٦ - واستطرد قائلا إنه على المستوى العالمي أدى الانخفاض المستمر في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وارتفاع مستويات ديون أقل البلدان نموا إلى إعاقة النمو الاقتصادي المستدام. وأضاف أن هذه البلدان لا تزال تواجه شروطا تجارية غير مواتية، وهو ما أدى إلى زيادة مخاطر العولمة لأن فوائد العولمة تخطَّت هذه البلدان. وذكر أن هذه البلدان تناضل من أجل الحصول على فرصة دخول أسواق البلدان الصناعية، كما أنها تحتاج إلى مساعدة عاجلة من شركائها بالنظر إلى ضعف قدراتها المالية والتقنية والإنتاجية. وإذا أريد لهذه البلدان أن تندمج في الاقتصاد العالمي، سيتعيَّن عليها أن تتخذ خطوات محدَّدة بالتعاون مع الجهات الشريكة لها في التنمية لإزالة العقبات المرتبطة بالعرض والطلب والتي تؤثر على أدائها التجاري.

٧٧ - ومضى في حديثه قائلا إن أقل البلدان نموا لن تتمكن من التغلب على التحديات التي تواجهها بدون مساعدة خارجية. وأضاف أن الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي له أهمية أساسية بالنسبة لتعجيل نمو اقتصادات تلك البلدان. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن تُخَصِّص البلدان المتقدمة النمو نسبة ٠,١٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها إلى أقل البلدان نموا، وفقا للهدف المحدَّد، وأن تتخذ تدابير لتخفيف عبء الديون بحيث يكون من الممكن استخدام الوفورات الناتجة في تمويل برامج التنمية.

٧٨ - وأردف قائلا إن ارتفاع مستويات الديون وعبء خدمة الديون لا يزالان يستنزفان الموارد المحدودة لأقل البلدان نموا وذلك على الرغم من التدابير المختلفة التي اتَّخَذَها مجتمع المانحين خلال العقد الماضي لتخفيف عبء الديون. وأضاف أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تمثل، حتى الآن، أهم التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي لمعالجة مسألة ديون البلدان الفقيرة. وذكر أنه على الرغم من أن تلك المبادرة جديرة بالترحيب فإنه مما يؤسف له أن تنفيذها يستغرق وقتا أطول مما كان متوقَّعا. ولذلك فإن هناك حاجة عاجلة إلى تخفيف المعايير المتعلقة بالانضمام إلى المبادرة للسماح بالمشاركة فيها على وجه السرعة، كي تستفيد أقل البلدان نموا من تخفيف عبء الديون.

٧٩ - واستمر في حديثه قائلا إنه ينبغي أن تستعد أقل البلدان نموا، على نحو ملائم، للمؤتمر الذي سيُعقَد في عام ٢٠٠١، وأعرب عن تأييده، من هذه الناحية، للتوصيات التي قُدِّمَت في الدورة الأولى للجنة التحضيرية والتي تدعو إلى عَقْد دورة إضافية للجنة من أجل النظر في المسائل المعلَّقة. واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي أن يكون الهدف بالنسبة لأقل البلدان نموا هو تقليل الفقر وحفز النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة في تلك البلدان.

**البند ٩٩ من جدول الأعمال: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧ - ٢٠٠٦)** (تابع) (A/C.2/55/L.18)

مشروع قرار بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧ - ٢٠٠٦) بما في ذلك إنشاء صندوق التضامن العالمي من أجل القضاء على الفقر (A/C.2/55/L.18)

٨٠ - **السيد أوسيو** (نيجيريا): تحدث نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، وقدَّم مشروع القرار. وقال إنه منذ أن بدأ العقد في عام ١٩٩٧ كانت نتائج الجهود التي بُذِلَت للقضاء على الفقر مخيِّبة للآمال. وأضاف أن الغرض من مشروع القرار هو إحياء العملية بالنظر إلى الإسهامات المفيدة المختلفة التي قُدِّمَت بشأن المسألة. وذكر أن النصّ يستعرض استراتيجية لتنفيذ العقد، وهي استراتيجية تشمل إنشاء صندوق للتضامن العالمي من أجل القضاء على الفقر، ويطلب إلى الأمين العام أن يُجري المشاورات اللازمة بشأن طرق وعمليات الصندوق. وأعرب عن الأمل في أن تعتمد اللجنة النصّ بتوافق الآراء.

**مسائل أخرى**

٨١ - **الرئيس:** أعلن أنه، بعد إجراء مشاورات، عَيَّن السيد زاري زار (جمهورية إيران الإسلامية) كميسِّر لمشروع القرار المعنون "تعزيز تنسيق آليات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية: تعزيز تكامل الأنشطة في مجال التكنولوجيات الجديدة والمبتكرة داخل منظومة الأمم المتحدة" (A/C.2/55/L.3). وذكر أن المُيسِّر سيعمل على تيسير إجراء مشاورات غير رسمية بشأن النصّ.

٨٢ - **السيد أمزيان** (المغرب)، المقرر: تحدث بوصفه ممثل المغرب وقال إن بلده ينضم إلى مقدمي مشروع القرار A/C.2/55/L.7/Rev.1 (السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية).

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٢٠.